مؤاخذة على ابن المطهّر:

يؤخذ على ابن المطهّر اعتماده بعض مصادر الحديث عند أهل السُنّة والاحتجاج بمروياتها دون التحقيق في صحّتها وموجبات قبولها أو ردّها.

وإنّما صنع ذلك ـ على غير منهجه في روايات الشيعة ـ اعتماداً على أنّ روايتهم لها هو نوع إقرار إن لم يكن كافياً في الدلالة على صحّتها، فهو مفيد في الاحتجاج على الخصم من مصادر أصحابه ومروياتهم، وذلك أدعى للقبول، وأبلغ في الحجّة.

وعلى هذا أسند ابن المطهّر أحاديث إلى تفسير الثعلبي ومناقب ابن المغازلي والخوارزمي، مع أنّ مجرّد رواية هؤلاء لها لا تعني صحّتها ما لم تتوفّر فيها شروط الصحّة.

ولكن هذا لا يعني أنّ كلّ ما ضعّفه الآخرون من أحاديث هذه المصادر هو ضعيف حقّاً، فأكثر حجّة القائلين بالتضعيف أنّ هذه الأحاديث لم ترد في (الصحيحين) ولا في (السنن المعتبرة)، وهذه بذاتها ليست حجّة أصلاً، فأصحاب هذه الكتب لم يجمعوا كلّ الأحاديث الصحيحة، وقد استدرك الحاكم النيسابوري على البخاري ومسلم وحدهما في ما صحّ عنده على شروطهما كتاباً كبيراً ضمّ ٨٨٠٣ حديثاً. كما أنّه لا نزاع بين علماء أهل السُنّة على أنّ في سنن البيهقي والدارقطني والحميدي وعبدالرزّاق وابن أبي شيبة الكثير من الأحاديث الصحاح التي لم يخرجها أصحاب (السنن المعتبرة).

وأكثر من هذا يقال في مسند ابن حبّان و (المختارة) للضياء المقدسي، وقد

عدّهما صاحب كنز العمّال مع البخاري ومسلم، وقال: جميع ما في هذه الكتب صحيح فالرد إليها معلم بالصحّة[١].

ومع هذا نعود فنقول: إنّ في تلك الكتب من الأحاديث ما هو بيّن الضعف، ومنها ما هو موضوع تلوح عليه علامات الوضع، ومنها ما هو باطل مردود بلا ريب، وإنّ الاحتجاج أو الاستشهاد بشيء من هذا القبيل ليس له وجه حسن.

ومثال ذلك ما أورده العلّامة في استشهاده، نقلاً عن تفسير الثعلبي الذي أسنده إلىٰ سفيان الثوري في قوله تعالى: ﴿ *مَرَجَ البَحْرَينِ يَلْتَقِيان * بَينَهُما بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيان * فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبان * يَخْرُجُ مِنْهُما اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجان* ﴾[٢]، قال: (البحران: عليّ وفاطمة، والبرزخ: النبيّ ﷺ، واللؤلؤ والمرجان: الحسن والحسين).

فمثل هذا التأويل لم يعتمده علماء الشيعة إطلاقاً، ولا هو في حديث صحيح ثابت عندهم، وإن رواه بعضهم فهو علىٰ طريقة بعض أصحاب الحديث الذين يجمعون ما يبلغهم بدون تمييز بين الصحيح والسقيم.

قال الشيخ محمّد جواد مغنيّة في تفسيره (الكاشف) ما نصّه: نُسب إلى الشيعة الإماميّة أنّهم يعتقدون بأنّ المراد بالبحرين عليّ وفاطمة، وبالبرزخ محمّد ﷺ، وباللؤلؤ والمرجان الحسن والحسين. وأنا بوصفي الشيعي الإمامي أنفي هذه العقيدة عن الشيعة الإماميّة علىٰ وجه الجزم والإطلاق، وأنّهم يحرّمون تفسير كتاب الله تفسيراً باطنيّاً. وإذا وجد فيهم من يقول بذلك فإنّه لا يعبّر إلّا عن رأيه الخاصّ[٣].

---

(١) كنز العمال ١: ٩.

(٢) الرحمن ٥٥: ١٩ ـ ٢٢.

(٣) التفسير الكاشف ٧: ٢٠٨ ـ ٢٠٩.

وفي موضع آخر وبعد أن أشار إلىٰ ما يذهب إليه بعض المفسّرين بلا حجّة أو دليل بيّن، قال: أمّا نحن فنقتصر علىٰ ما يدلّ عليه ظاهر اللفظ، ولا يأباه العقل، غير ملتزمين بقول راوٍ أو مفسّر إلّا علىٰ هذا الأساس[1].

وهذا هو قول علماء الإماميّة، وهو الثابت عن أهل البيت عليهم السلام، وأمّا مثل هذه الروايات الباطنيّة فليس في الصحيح عنهم شيء منها، ومهما وجد القارئ من أمثالها فليس عليه أكثر من أن يتناول كتب الرجال المعتمدة عند الشيعة الإماميّة لينظر في حال رواتها، فسوف يرى بكلّ يسر أنّها من أخبار الموصوفين بالضعف، أو الكذب، أو الغلوّ.

ثمّ ننبّه إلىٰ أنّ ابن المطهّر إنّما جاء بهذا النقل عن مصادر أهل السُنّة، لا مصادر الشيعة.

فلو أنّ ابن تيميّة وقف في طعونه علىٰ تضعيف هذا وأمثاله لما كان ملوماً، إلّا أنّه طعن بأحاديث لا يجادل في صحّتها إلّا هو، وربّما ابن حزم والجاحظ.

وسوف نقف علىٰ نماذج من ذلك في فقرات لاحقة.

وبعد هذه النظرة السريعة في بعض مزايا الكتاب نقف علىٰ أهمّ ما جاء فيه من مباحث تكشف عن حقيقة عقائد ابن تيميّة، ممّا ينبغي لكلّ حرّ عاقل أن يلمّ به، كما تكشف عن منهاجه وطريقته في البحث عن (الحقيقة) التي لا تعني عنده إلّا رأيه الخاصّ وإن كان قد عدم الدليل.

وأهمّ هذه المباحث ثلاثة، ينطوي تحتها جميع ما في هذا الكتاب (منهاج السُنّة)، وهي:

---

(١) التفسير الكاشف ٧: ١٧٤.

١ ــ البحث في الكلام والصفات، وقد ذكرنا منه في هذه اللمحة ما فيه الكفاية، فلا نعود إليه.

٢ ــ في تعريف الشيعة، وقد أخفق فيه إخفاقات هائلة، نتناول أهمّها في الفصل الآتي.

٣ ــ في منزلة أهل البيت، وقد جحدها جحوداً تحكّمت فيه أهواء أُموية لم يستطع إخفاءها مرّةً واحدة.

وقد أفردنا لها الباب الأخير من هذا الكتاب، مقتصرين على الأهمّ منها فقط.